



The Creativity of the Hadith Scholars in Creating Scientific Introductions: The Introduction to Sahih Muslim as a Model

Dr. Abdulqader M. Hussein

Islamic Sciences College/University of Fallujah

Email: dr.abdulqader.m@uofallujah.edu.iq

Mob: 07711440244

ABSTRACT:

The title of this research is: (The Creativity of the Hadith Scholars in Creating Scientific Introductions: The Introduction to Sahih Muslim as a Model). This research addresses an important aspect of the creativity of Hadith scholars in authorship and methodological thinking, in which they were pioneers. I have chosen one of the most important books of Hadith, Sahih Muslim, due to its significant scholarly status and its influential role in the foundations of Hadith scholarship, which established the methodological thought among Muslim scholars. The importance of this topic lies in highlighting the distinctiveness of Hadith scholars in the methodology of scientific research in writing "introductions" and their methodological perspective in scientific research methods. It attempts to refute the idea that the West was ahead in methodological studies over Muslims, an idea perpetuated by Orientalists in modern times. The research plan, following the preface and introduction, is divided into two chapters containing seven sections, followed by the conclusion which includes the main findings and recommendations.

Key words: (Creativity, Hadith Scholars, Introductions, Sahih Muslim).



إبداع المُحدِّثين في صناعة المقدمات العلمية

مُقَدِّمة صحيح الإمام مسلم أنموذجًا

أ.م.د. عبد القادر مُحمَّد حسين

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

*للمراسلة DR.ABDULQADER.M@UOFALLUJAH.EDU.IQ

هاتف / 07711440244

الملخص:

عنوان هذا البحث هو (إبداع المُحدِّثين في صناعة المقدمات العلمية مُقدِّمة صحيح الإمام مسلم أنموذجًا)، إذ يعالج جانبًا مهمًا من إبداع المُحدِّثين في التأليف والتفكير المنهجي الذي حازوا فيه قصب السبق، واخترت واحدًا من أهم كتب الحديث، وهو صحيح الإمام مسلم لما لهذا الكتاب من مكانة علمية، وأثر معرفي في أصول المُحدِّثين الذين أسسوا للفكر المنهجي عند علماء المسلمين، وتأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يسלט الضوء على تميز المُحدِّثين في منهج البحث العلمي في كتابة "المقدمات"، ورؤيتهم في طرائق البحث العلمية، ويحاول نقض فكرة أنَّ الغرب سابق في الدراسات المنهجية على المسلمين، وهي الفكرة التي كرَّسها المستشرقون في العصر الحديث، وجاءت خطة البحث بعد التمهيد والمُقَدِّمة في مبحثين اشتملتا على سبعة مطالب، ثم الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: (إبداع، المُحدِّثين، المقدمات، صحيح مسلم).



إبداع المُحدِّثين في صناعة المقدمات العلمية

مُقَدِّمة صحيح مسلم أمودجًا

أ.م.د. عبد القادر مُحمَّد حسين

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

مُقَدِّمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فموضوع هذا البحث هو (إبداع المُحدِّثين في صناعة المقدمات العلمية مُقدِّمة صحيح مسلم أمودجًا) يتناول موضوعًا مهمًا قلَّت الكتابة فيه؛ إذ يعالج جانبًا رئيسًا من إبداع المُحدِّثين في التأليف والتفكير المنهجي الذي حازوا قصب السبق فيه، وامتد أثرهم إلى بقية العلوم الأخرى، واخترتُ واحدًا من أهم كتب الحديث، وهو صحيح الإمام مسلم - رحمه الله تعالى-، لما لهذا الكتاب من مكانة علمية، وأثر معرفي في أصول المُحدِّثين الذين أسسوا للفكر المنهجي عند علماء المسلمين، وهو ما يُثبت بالدليل القاطع أنَّ لهم الريادة في بناء هذا العلم وتأصيله في تراثهم العلمي والمنهجي، والإمام مسلم - رحمه الله - أرسى قواعد هذا العلم في "مقدمته" التي صدر بها كتابه "الصحيح"، وأثبت بها أنَّ قضية المنهج كانت عند المُحدِّثين واضحة وحاضرة منذ بداية عصور التدوين، وأنَّ القرن الثالث الهجري - العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية - يُعدُّ شاهدًا على هذه الحقيقة بما أنتجته الحضارة الإسلامية في إغناء التراث العلمي والثقافي الإنساني بما حوى من ثراء في التأليف وأصالة في المنهج وبراعة في التفكير، ومن تجليات هذا الإبداع المنهجي عند المُحدِّثين كانت صناعة "المُقَدِّمة" العلمية قبل أن يتطور هذا الفن ويأخذ أشكالًا مختلفة مع تطور حركة التأليف عند المسلمين لتصبح أسلوبًا شائعًا عند المؤلفين في العصور اللاحقة.

أهمية الموضوع: تأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يسלט الضوء على تميّز المُحدِّثين في منهج البحث العلمي في كتابة "المقدمات"، ورؤيتهم في طرائق البحث العلمية، كما أنه يبحث في قضية "المنهج" التي شغلت الكثير من الباحثين العرب، وشدَّتهم إلى التأثير بمنهج الدراسات الغربية التي تزعم أنَّ الغرب سبق المسلمين في الدراسات المنهجية، وهي الفكرة التي أطلقها المستشرقون وكرَّسوها كتاباتهم في العصر الحديث؛ لذا يأتي هذا البحث ليبيد هذا الادعاء، وينقض هذا الوهم.



أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في الآتي:

١. إثبات سبق المُحدِّثين من علماء المسلمين في الابتكار في مجالات البحث العلمي في هذا اللون من التأليف في مقدمات الكتب في التراث الإسلامي منذ بدايات القرن الثالث الهجري.
٢. الكشف عن أنَّ الدراسات الحديثة في قضية مكونات المُقدِّمة في التأليف لم تصف الكثير إلى ما جاء به المسلمون قبل أحد عشر قرناً.
٣. الكشف عما تتميز به "المُقدِّمة" عند المُحدِّثين من حيث المفهوم والوظيفة والمكونات عند المصنفين من أهل الحديث.

منهج البحث: اتبع البحث في تناول موضوعاته المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

خطة البحث: جاءت خطة البحث بعد التمهيد والمُقدِّمة في مبحثين، ثم الخاتمة، وكما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم المُقدِّمة وأهميتها، وتأريخها، وأنواعها: ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفهوم والتأريخ والأهمية.

المطلب الثاني: أنواع المقدمات ووظيفتها ومرتبته.

المطلب الثالث: أثر (إبداع) المُحدِّثين في منهج التأليف عند المسلمين.

المبحث الثاني: مُقدِّمة صحيح مسلم وصف وتحليل: ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: مُقدِّمة صحيح مسلم تعريف وبيان.

المطلب الثاني: تأريخ كتابة المُقدِّمة وطموح المؤلف.

المطلب الثالث: عناصر مُقدِّمة صحيح مسلم.

المطلب الرابع: معالم المنهج العلمي في مُقدِّمة صحيح مسلم.

النتائج والتوصيات.

هذا وقد بذلتُ جهدي في أن أوفِّي الموضوع حقه بحسب ما تيسر لي من مصادر، وما وُفِّقْتُ فيه من

جمع لآراء العلماء ونظر ودراسة وتحليل لنصوصهم وأقوالهم، فما أصبْتُ فيه فلله تعالى الفضل وحده، وما كان

من خلل أو زلل للقلم فمنيّ وبتقصيري، وأسأل الله سبحانه عليه العفو والغفران، والحمد لله رب العالمين.



تمهيد: التعريف بالإمام مسلم وكتابه الصحيح:

أولاً: التعريف بالإمام مسلم:

هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن (كوشاذ القشيري النيسابوري، وكنيته: أبو الحسين)^(١).
والقشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهي إحدى القبائل العربية
الكبيرة، ينسب إليها كثير من العلماء^(٢)، والقشيري، نسبة إلى بني قشير، باتفاق المؤرخين، قال القاضي
عبّاض (ت: ٥٤٤ هـ): (القشيري النسب)^(٣)، وقال الإمام النووي (ت: ٦٧٦ هـ): (القشيري نسباً،
النيسابوري وطناً، عربي صليبية)^(٤). لكن هناك من قال هو من مواليتهم، قال الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ):
(فلعله من موالي قشير)^(٥).

ولادته: اختلف المؤرخون في ولادة الإمام مسلم -رحمه الله- بين من قائل السنة الثانية أو الرابعة أو
السادسة بعد المئتين^(٦).

وفاته: توفي الإمام مسلم عشية يوم الأحد، ودفن يوم الإثنين لحمس بقين من رجب سنة إحدى
وستين ومئتين رحمه الله رحمة واسعة^(٧).



(١) سير أعلام النبلاء: (٥٥٧/١٢)

(٢) ينظر: الأنساب للسمعاني: (٥٠١/٤)، واللباب في تهذيب الأنساب: (٣٧/٣).

(٣) إكمال المعلم: (٧٩/١).

(٤) شرح صحيح مسلم: (١٠/١).

(٥) سير أعلام النبلاء: (٥٥٧/١٢).

(٦) ينظر: شرح صحيح مسلم: (١٢٣/١)، وسير أعلام النبلاء: (٥٥٧/١٢)، والعبر في خبر من غبر: (٢٣/٢)، والبداية

والنهاية: (٣٥-٣٤/١١).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد: (١٠٣/١٣)، وتاريخ دمشق: (٩٤/٥٨).



ثانيًا: التعريف بكتابه الصحيح:

اسم الكتاب: اشتهر كتاب مسلم - رحمه الله - باسم: (صحيح مسلم)، وبعض العلماء وصفه (بالجامع)، وآخرون وسموه (المسند)؛ فهذه ثلاثة أسماء لكتابه^(١). ونص مسلم على تسميته خارج كتابه فقال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة)^(٢). وسمّاه مؤلفه باسم طويل وهو: (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله)^(٣).

ثالثًا: سبب تأليفه الكتاب:

ألّف الإمام مسلم كتابه بناء على طلبٍ من أحد تلاميذه، ذكر ذلك في مُقدّمة الصحيح فقال: (فإنك -يرحمك الله- بتوفيق خالقت ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم)، إلى أن قال: (وللذي سألت -أكرمك الله- حين رجعتُ إلى تدبره، وما تؤول به الحال -إن شاء الله- عاقبة محمودة ومنفعة موجودة، وظننتُ حين سألتني تجشم ذلك أن لو عُزِمَ لي عليه، وقضي لي تمامه؛ كان أوّل من يصيبه نفع ذلك إيّاي خاصةً قبل غيري من الناس)^(٤).

رابعًا: ما ألّف في مُقدّمة صحيح مسلم:

حظيت هذه المُقدّمة بعناية المتقدمين والمعاصرين من العلماء والباحثين، لما لها من أهمية كبيرة في وضع أسس المنهج عند المُحدّثين، ولكونها أوّل مُقدّمة في كتاب إسلامي بحسب ما وقفتُ عليه من المصادر، وكُتبتُ عليها جملة من الشروح، من المتقدمين والمتأخرين، فمن المتقدمين:

١. شرح ابن المواق من المالكية (ت: ٤٦٢ هـ)، ويُعدُّ أوّل شرح للمُقدّمة.
٢. شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد التجيبي المعروف بابن الحاج القرطبي (ت: ٥٢٩ هـ).

(١) ينظر: المستدرک: (١/٦٦، و١٦٤)، تاريخ بغداد: (١٣/١١٤)، وصيانة مسلم لابن الصلاح: (ص: ٢٣).

(٢) تاريخ بغداد: (١٥/١٢١).

(٣) ينظر: تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي: لأبي غدة: (ص: ٣٣).

(٤) مُقدّمة صحيح مسلم: (١/١).



٣. شرح أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ).
وهناك ستة شروح مخطوطة، من محفوظات المكتبة المحمودية^(١).
وأما ما وقفت عليه من شروح المعاصرين، فهي:
 ١. هداية الطالب المعدم الى معاني ديباجة المسلم: حمد أمين بن عبد الله أبو ياسين الأثيوبي الهري (ت: ١٤٤١هـ)، وهو شرح مختصر جداً.
 ٢. قرّة عين المحتاج في شرح مُقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: مُحمد بن علي بن آدم الأثيوبي الولوي (ت: ١٤٤٢هـ) (مجلدان).
 ٣. شرح مُقدمة صحيح مسلم: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، (سلسلة محاضرات مفرغة).
 ٤. شرح مُقدمة صحيح مسلم: طارق عوض الله، (سلسلة محاضرات مفرغة).
 ٥. شرح مُقدمة المسند الصحيح: مشهور بن حسن آل سلمان، (سلسلة محاضرات مفرغة).
 ٦. شرح مُقدمة صحيح مسلم: جابر القصاص، (جزء صغير).

المبحث الأول: مفهوم المُقدمة وأهميتها، وتأريخها، وأنواعها:

المطلب الأول: المفهوم والتأريخ والأهمية:

أولاً: تعريف المُقدمة لغةً واصطلاحاً:

١- المُقدمة في اللغة: تعرف المُقدمة في اللغة بأنها أول الشيء، ومستهلّه وأنها تقع في صدارة الكلام، قال ابن فارس، (ت: ٣٩٥هـ) أنّ (القاف والبدال والميم أصل صحيح يدلُّ على سبق)^(٢)، وفي هذا المعنى، جاء في لسان العرب: (مُقدمة الكتاب ومُقدمة الكلام، بكسر الدال، ... وقد تفتح، ...، وقيل: مُقدمة كل

(١) ينظر: شرح مُقدمة صحيح مسلم لمشهور حسن آل سلمان: (١/٢٣).

(٢) مقاييس اللغة: (٥/٦٥).



شيء أوله، ومقدّم كل شيء نقيض مؤخره. ويقال ضرب مقدّم وجهه،...، والمُقَدِّمة: الناصية والجهة^(١).

٢- المُقَدِّمة في الاصطلاح: لا تختلف المُقَدِّمة في دلالتها الاصطلاحية عن المعنى المرتبط بالسبق والصدارة والأولية، فهي بداية الكتاب والمدخل إليه، كما هي بداية العلوم، فهي (تطلق تارة على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية، وتارة تطلق على قضية جعلت جزء القياس، وتارة تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل، مُقَدِّمة الكتاب: ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لارتباطها)^(٢)،

ولا فرق بين المُقَدِّمة بكسر الدال وفتحها؛ لكنّ الكسر يدلُّ على (اسم الفاعل)، وكأنَّ نصَّ المُقَدِّمة هو مَنْ يتكلّف بتقديم الكتاب للقارئ، ويدلُّ الفتح على (اسم المفعول)، وكأنَّ الكاتب وضع نصَّ المُقَدِّمة، وقَدِّمه للقارئ من أجل مساعدته على قراءة فصول الكتاب وأبوابه.

وَمُقَدِّمة الكتاب: أوَّلُهُ، والابتداء: (تقديم الشيء على غيره؛ ضرباً من التقديم،...، أي فيطلق على ما قبل المقصود)^(٣).

وقد تُعرَف مُقَدِّمة الكتاب كما تُعرَف المُقَدِّمة في المنطق بأنّها: (تطلق على معان: منها ما يتوقف عليه الشيء)^(٤).

ويرى سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩١هـ) أنّ مُقَدِّمة الكتاب تطلق على (طائفة من كلامه قُدِّمت إلى المقصود لارتباط له بها، وانتفاع بها فيه)^(٥).

إذن المُقَدِّمة تطلق على تلك المعلومات التي يضعها المؤلف بين يدي القارئ بغية إطلاعه على أهمية الكتاب ومقاصد تأليفه، وارتباط تلك المعلومات بطبيعة الكتاب؛ حتى يكون القارئ على بَيِّنَةٍ من موضوع

(١) لسان العرب ط دار المعارف: (٥ / ٣٥٥٤).

(٢) التعريفات: (ص: ٢٢٥).

(٣) التوقيف على مهمات التعريف: (ص: ٢٨).

(٤) أجد العلوم: (ص: ١١١).

(٥) شروح التلخيص: (١ / ٦٥-٦٦).



الكتاب؛ فينتفع من تلك المُقدِّمة، التي تُعدُّ خطابًا موجَّهًا إلى القارئ يحمل تصورات وتنبهات تُتَّخَذُ نبراسًا لفهم مقاصد صاحب الكتاب^(١).

ويعرِّفها بعض الباحثين بأنَّها: (كل نصّ سابق عن متنه، أو لاحق له، قصد تقديمه للقارئ ومُدَّه بمنهج صاحبه وخطته في التأليف، وقصده منه، وكثيرًا ما تدخل في علاقة مع المتن المُقدِّم له،...، المُقدِّمة بهذا المعنى عبارة عن تعاقد ضمني، أو صريح بين المُؤلف وقارئه)^(٢).

ثانيًا: تاريخ المُقدِّمة عند العرب:

اعتنى المصنّفون العرب كثيرًا بالمُقدِّمة وبيان وظائفها وأدوارها وسلطتها الخطابية الإقناعية؛ لذلك اشتملت مقدماتهم على كثير من القواعد الأساسية في بناء المُقدِّمة، منها على سبيل المثال:

١. الحرص على حسن الصياغة والديباجة.

٢. الاختصار وعدم الإطالة في المُقدِّمة.

٣. الحرص على ضرورة انسجام ما تحتويه المُقدِّمة من معلومات مع موضوع الكتاب^(٣).

وقد جاء ذكر (المُقدِّمة) في كتب المصنّفين الأوائل "لفظًا" وليس بمفهومها الاصطلاحي المتعارف عليه عند المتأخرين؛ لذلك ذكر الأستاذ عباس أَرْحِيلَةَ أنَّ أَوَّلَ من استعمل "اللمُدِّمة" هو الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) فقال: (ووجدتُ أَوَّلَ من استعمل لفظ مُقدِّمة ولفظ توطئة (أبو عثمان الجاحظ)، حين قال: ((ولولا أنَّ هذا الكلام لم يكن من ذكره بدُّ، لأنَّه تأسيس لما بعده، ومُقدِّمة لما بين يديه، وتوطئة، لاقتضبت الكلام في المعرفة اقتضابًا، ولكن ينعني عجز أكثر الناس عن فهم غايته فيه إلا بتزليله وترتيبه))^(٤).

ولا شك أنَّ الجاحظ لم يرد هنا إلا الاستعمال اللغوي كما هو بيّن في عبارته، وجليّ من سياقه، وهذا لا يعني أنَّهم لم يستعملوا المُقدِّمة كمفهوم، بل إنهم استعملوا مصطلحات أخرى تؤدي الغرض نفسه؛ ذلك (أنَّ

(١) ينظر: هاجس الإبداع في التراث: (ص١٠٢-١٠٣).

(٢) مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٣٧).

(٣) مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٣٩-٤١).

(٤) هاجس الإبداع في التراث: (ص٩٨)، وينظر: الرسائل للجاحظ: (٤/٦٥).



العلماء العرب قديماً لم يكونوا يطلقون على مقدمات كتبهم مصطلح "مُقَدِّمة" بل ما ثبت عنهم هو استعمال مصطلح "خطبة" للدلالة على المُقَدِّمة^(١).

وقد استعملوا كذلك أسماء مرادفة كثيرة، أهمها: فاتحة الكتاب، صدر الكتاب، رسالة الكتاب، ديباجة الكتاب، ل كن في العصور الحديثة صار مصطلح (المُقَدِّمة) أكثر شيوعاً في مجالات التأليف^(٢).

وكثيراً ما كان العلماء العرب يستعملون مصطلح (خطبة) للدلالة على المُقَدِّمة، ومن ذلك ما حكاه ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ) عن قول بعض العلماء السابقين في بعض الكتب: (وكان العلماء يقولون: «إصلاح المنطق» كتاب بلا خطبة، و«أدب الكاتب» تأليف ابن قتيبة خطبة بلا كتاب، لأنه طوّل الخطبة وأودعها فوائد)^(٣).

فمصطلح (المُقَدِّمة) إذن هو استعمال متأخر عن مصطلح (خطبة)، ولم يكن المؤلفون الأقدمون يصدّرون مصنفاتهم بهذين المصطلحين كما صار شائعاً عند المتأخرين، يقول الدكتور أحمد جاسم النجدي (ت: ١٩٩٩م): (إنّ المصطلح الشائع للمُقَدِّمة عند القدامى هو مصطلح الخطبة، ويليه المُقَدِّمة. ووضع هذين المصطلحين في بداية مقدمات الكتب كان نادراً جداً؛ إذ كثيراً ما يكتفي المؤلف بالبسملة ثم بعدها بالدعاء والحمد، وينتقل بعد هذا الكلام إلى موضوعه)^(٤).

مع ذلك لا يمكن التثبّت من وجود مصطلح مُقَدِّمة أو مصطلح خطبة في أوائل كتب المتقدمين، فبعض المحققين لهذه الكتب كثيراً ما كانوا يتزيدون فيضعون المصطلحين المذكورين في أوائل الكتب المحقّقة من دون أن يكون لهما أصل في المخطوطات^(٥).

أما استعمال المُقَدِّمة من حيث "المفهوم" فإنّ أول مُقَدِّمة وقفت عليها في كتب (الرواية) الحديثية هي مُقَدِّمة صحيح الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-، فقد استوفت شروط المُقَدِّمة واستكملت أركانها على وفق ما

(١) مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٣٨).

(٢) ينظر: هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٩٩).

(٣) وفيات الأعيان: (٦/ ٤٠٠).

(٤) منهج البحث الأدبي عند العرب: (ص: ٢٢٧). وينظر: مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٣٨).

(٥) ينظر: منهج البحث الأدبي عند العرب: (ص: ٢٢٧)، وهاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٠١).



تعارف عليه المتخصصون من أهل المنهج، ولا يعارض ذلك بوجود بعض المباحث الحديثية في كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) - رحمه الله-؛ ذلك أنه ليس بكتاب حديث ورواية، إنما هو كتاب (أصول فقه)، ولا يعارض كذلك بكتاب "سنن الدارمي"، شيخ الإمام مسلم الذي حوى مُقدِّمة تضمنت أسانيد وروايات فحسب، فهي غير (مُقدِّمة صحيح مسلم) التي تختلف عنها منهجًا ووظيفة وغاية التي كانت بقلمه ومن إنشائه^(١).

ثالثًا: أهمية المُقدِّمة:

إنَّ مُقدِّمة الكتاب من الأهمية بمكان؛ إذ قد يتوقَّف عليها فهم محتوى الكتاب في بعض الأحيان، وتعدُّ بنية مستقلة تتضمن عناصر وغايات محدَّدة حتى أضحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها؛ إذ توفِّر خلفية عامة عن الموضوع الذي سيتم تناوله في الكتاب، وتقدم للقارئ فكرة عن المحتوى الرئيس، وتساعد في توضيح الغرض من الكتاب، كما أنَّها توفر السياق اللازم لفهم موضوع الكتاب، وتساعد القارئ على التعريف بالهيكل العام للموضوع وتيسر عليه التنقل بشكل أفضل داخل نصوصه بإقامة علاقة معه عن طريق نبرة المُقدِّمة وأسلوبها، مما يسهِّل عملية التواصل مع القارئ ويجعل القراءة تجربة أكثر تفاعلية.

يرى الأستاذ "عباس أُرْجِيلَة" أنَّ المُقدِّمة (ظلت من الثوابت في بنية الكتاب الإسلامي، وفي مناهج التأليف العربي عامة، كما تكشف عن ذلك الصفحات الأولى في المخطوطات العربية،...، وهناك إحساس عام بالمُقدِّمة في تأريخ التأليف عند المسلمين والعرب، إحساس بضرورة وجودها. وهناك تصور لحقيقتها وأهميتها ومكوناتها، فقد كانت ظاهرة مرافقة لتأريخ الكتاب؛ يستفسر عنها حين تفتقد، وتستكشف عناصرها وتحدد شكلاً ومضموناً^(٢).

وبدأت ثقافة كتابة "المُقدِّمة" تنتشر عند المؤلفين، وصارت تحتل منزلة مهمة في تصنيف الكتب، يقول علي بن خلف الكاتب (ت بعد ٤٢٧ هـ): (فإنَّ منزلة هذه المقدمات من كل كلام مؤلَّف منزلة الرأس

(١) ينظر: شرح مُقدِّمة صحيح مسلم لمشهور حسن آل سلمان: (٢٣/١).

(٢) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٨٤).



من الجسد، والأساس من البناء، وكما أنّ الرأس يضمُّ أعضاء الجسد برأسها، وكذلك المُقدِّمة التي يقدمها المنشئ في صدر كلامه تضمُّ ما تتبعه وتقع في ضمنه^(١).

ثمَّ يعقد "ابن خلف الكاتب" مقارنةً للتشبيه بين المُقدِّمة وأساس البناء في ضرورة البدء بها والاعتناء بها قبل الشروع في مادة الكتاب فيقول: (وكما أنّ الباني لا بُدَّ له من وضع أساس لما يبنيه يعتمد عليه ويستند عليه، كذلك مؤلف الكلام لا يغني عن تقديم مُقدِّمة يتطرق منها إلى ما يروم التأليف فيه)^(٢).

وكانوا يشدِّدون على أهمية كتابة المُقدِّمة والحفاظة ولو على الحد الأدنى منها، يقول ابن خلف الكاتب: (إنَّه لا يحسن بالكاتب أن يُخلِّي كلامه وإن كان وجيزًا نافذًا في أحقر الأمور من مُقدِّمة يفتتحه بها وإن وقعت في حرفين أو ثلاثة ليوفي التأليف حقَّه)^(٣).

بل إنَّ أحد وجوه التفاضل في التأليف والكتابة هو براعة المُقدِّمة، يقول صاحب كتاب مواد البيان: (وبراعة مقدمات الكلام يظهر فضل بعض الكتاب على بعض، ويُستدلُّ على مهارة الماهر، وتقصير المقصر)^(٤).

ولذلك دأب العلماء والمصنفون على تصدير مؤلفاتهم بمقدمات هي بمنزلة العنبة التي يرتقى منها إلى الدار، ويُدلَّف عن طريقها إلى موضوع الكتاب أو المُصنَّف، يقول صاحب (مواد البيان): (ومن نظر في التصانيف الموضوعية في جميع أفانين العلم لم يكذب يقع على كتاب خالٍ من مُقدِّمة يتطرق منها إلى ما بعدها، ويرتقى عليها إلى ما يتلوها)^(٥).

وهكذا أصبحت المُقدِّمة ركنًا رئيسًا في منهج التأليف عند المصنفين، وتطورت وظيفتها - كما يقول الأستاذ عباس أرحيعة - لتكون من أهمِّ مكونات الكتاب؛ إذ يقول: (إنَّ مُقدِّمة الكتاب ظلت من مكونات

(١) مواد البيان: (ص: ٨٣).

(٢) مواد البيان: (ص: ٨٤).

(٣) مواد البيان: (ص: ٨٤).

(٤) مواد البيان: (ص: ٨٥-٨٦).

(٥) مواد البيان: (ص: ٨٦).



الكتاب التي لا يستغنى عنها، وقد تزايد الإحساس بها، وتحدّدت ماهيتها، وترسخت وظيفتها؛ فأصبحت من المحطات الفكرية في تاريخ التأليف^(١).

ويقول أيضاً: (وارتبطت المقدمة عامة بمجال التأليف، وأصبحت تطلق في الاصطلاح على الألفاظ التي تتقدم على المقصود من الكتاب، أي تطلق على ما يقدّم به الكتاب، فارتبطت ببداية الكتاب وأصبحت علامة لها موقعها ووظيفتها، ينتفع بها، وتُفتقد إن غابت)^(٢).

ويقول مُحمَّد مُحمَّد أبو موسى في أهمية المقدمات للكتب: (ومن أهم ما فيها أنّها تشرح قضية الكتاب، والقصد الذي تقصد هذه القضية إلى تحقيقه ومشاركة هذا الكتاب في تحقيق أهداف فكرية وإنسانية، وهذا مهم؛ لأنه يكشف وظيفة هذا العلم أو رسالته عند المؤلف)^(٣).

وهكذا تعدّ المقدمة بوابة الدخول إلى الكتاب، فهي تمهي القارئ لفهم أفضل، وتقدير أعمق لموضوع الكتاب.

المطلب الثاني: أنواع المقدمات ووظيفتها ومرتبته:

تتعدّد المقدمات في أنواعها وأغراضها، فهناك مُقدّمة التأليف، ومُقدّمة العلم، ومُقدّمة التحقيق، وإن كانت الأخيرة متأخرة زمنًا، (فالابد من التمييز بين مستويين في المُقدّمة، مُقدّمة يمكن تسميتها بمُقدّمة علم، وأخرى مُقدّمة التأليف)^(٤). ومُقدّمة صحيح مسلم هي من المقدمات العلمية كما سيأتي معنا.

أولاً: المُقدّمة العلمية:

المُقدّمة العلمية هي التي تتضمن المبادئ الأساسية والقواعد الكلية في العلم الذي يتعلق به الكتاب، ويعرفها "أَرْحِيلَةَ" بأنّها: (مجموعة الحقائق التي يطلب تقديمها لطالب ذلك العلم قبل الخوض في مسائله وقضاياها؛ وذلك باعتبارها مبادئ موجهة للفكر في مضمار ذلك العلم)^(٥).

(١) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٩٢).

(٢) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٩٨).

(٣) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني: (ص: ٥١).

(٤) مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٣٧).

(٥) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٠٩).



وتأتي أهمية المقدمة العلمية من كونها (تُبنى عليها التصورات؛ وكأنها تحتل موقع النظرية، فالعلم في حاجة إليها، فهي المعبرُ إليه، ينتفع بما في فهم حقيقته، ولا تفهم مقاصده بدونها)^(١). وهذه الحقائق التي يقدمها المؤلف بين يدي الكتاب يطلق عليها الأقدمون (الرؤوس الثمانية) ثم زاد عليها المتأخرون فأصبحت (المبادئ العشرة)، يقول المقرئزي (ت: ٨٤٥هـ) وهو يعدد ما يعرف بالرؤوس الثمانية: (اعلم أنّ عادة القدماء من المعلمين قد جرت أن يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح كل كتاب، وهي: الغرض والعنوان والمنفعة، والمرتبة، وصحة الكتاب، ومن أيّ صناعة هو وكم فيه من أجزاء، وأيّ أنحاء التعاليم المستعملة فيه)^(٢).

بل جعلوا هذه المبادئ في ضمن (المقدمة) من الأمور الواجبة على من يتصدى للتأليف أو التصنيف، يقول القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ): (قالوا: الواجب على من شرع في شرح كتاب ما أن يتعرض في صدره لأشياء قبل الشروع في المقصود، يسميها قدماء الحكماء: الرؤوس الثمانية)^(٣). ثانيًا: مكونات المقدمة:

تحتوي مكونات المقدمة التي يذكرها المتخصصون بمناهج التأليف وأصول البحث العلمي على عدد من العناصر، منها ما هو ثابت، ومنها ما هو متغير، والثابت منها – في الأكثر – هو ما يأتي^(٤):

١. الديباجة (البسمة والحمدلة والتصلية).

٢. البعديّة.

٣. موضوع الكتاب.

٤. أهمية الكتاب والغاية منه.

٥. عنوان الكتاب أو تسميته.

٦. التقسيم والتبويب.

(١) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٠٩).

(٢) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: (٩ / ١).

(٣) أجد العلوم: (ص: ٥٨-٥٩).

(٤) ينظر: هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٣١-١٣٢)، ومقدمات كتب نقد النثر: (ص: ٢٥ وما بعدها).



٧. المنهج في الكتاب.

٨. دعاء الاختتام.

ثالثاً: وظيفة المقدمة:

تتعدد وظائف المقدمة تبعاً لنوع المقدمة نفسها وطبيعة الكتاب وموضوعه، وتبعاً كذلك للسياق الذي كُتبت فيه؛ لذا اعتاد المؤلفون والمصنفون على أن يجعلوا المقدمة بمنزلة العتبة التي يُرتقى منها للكتاب، والمفتاح الذي تفك به رموزه، ومن هنا تؤدي المقدمة دوراً مهماً في تهيئة نفسية القارئ قبل الدخول إلى فضاء المؤلف والولوج إلى مضمون كتابه بما يحقق الانسجام مع مادته المعرفية، ويساعد على توجيه فكر القارئ وذهنه ويصرفهما صوب ميدانه.

وقد قسم بعضهم وظائف المقدمة على أربعة وظائف، وهي: (الإخبار، والتوجيه، والكشف، والاستدراج)، تهدف جميعها إلى بيان الغرض من الكتاب، وتكشف عن مضمونه وأهميته، فوظيفة الإخبار تعني أن تخبر القارئ قصة الكتاب ومقصوده، ووظيفة التوجيه تعني توجيه فكر القارئ وسلوكه في سياق موضوع الكتاب، وأما وظيفة الكشف فتعني الكشف عن طبيعة العمل، ونوعه، وظروف إنتاجه، وأما وظيفة الاستدراج فتعني ربط القارئ بمشروع الكتاب وجعله حاضرًا ومنتبهاً لإنتاجه^(١).

ويعبر "عباس أرحيـلة" عن وظيفة المقدمة بعـبارة مكثفة فيقول: (إن ما هية المقدمة تتمثل في كونها: تمثل الرأس من جسد الكتاب، والأساس من بنائه، وهي مفتاح له، ودليل على حاجة صاحبه، وإنباء عن المقصود، واستدراج للقارئ للدخول إلى معتزكه)^(٢).

وبناءً على ذلك فالمقدمة بهذا المعنى، (ليست ذلك النص الذي يمكن تجاوزه بسهولة بل إنها العتبة التي تحملنا إلى فضاء المتن الذي لا تستقيم قراءتنا له إلا بها)^(٣).
رابعاً: مرتبة المقدمة:

(١) ينظر: هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٠٤-١٠٥).

(٢) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٠٤).

(٣) مدخل إلى عتبة النص: (ص: ٥٢).



تُعَدُّ الْمُقَدِّمَةُ مِنْ حَيْثُ الْمَكَانِ أَوَّلَ مَكْتُوبٍ، لَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ الزَّمَانِ قَدْ تَأْتِي أَوَّلَ مَا يُكْتَبُ، وَقَدْ تَكُونُ آخَرَ مَا يُكْتَبُ، كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمُؤَلِّفِينَ الْمَعَاصِرِينَ، وَيُمْكِنُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَعْرِفَ عَلَى زَمَنِ كِتَابَةِ الْمُقَدِّمَةِ عَنْ طَرِيقِ مَلاحِظَةِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَرِدُ فِي الْمُقَدِّمَةِ بِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَلَالَةِ ذَلِكَ، فَإِذَا وَجَدْنَا أَلْفَاظًا مِثْلَ: (ذَكَرْنَا، وَأَوْرَدْنَا، وَقَلْنَا..) وَغَيْرِهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ كُتِبَتْ بَعْدَ مَتْنِ الْكِتَابِ، وَإِنْ وَجَدْنَا أَلْفَاظًا مِثْلَ: (سَأَذْكَرُ، وَسَأُورِدُ، وَسَأُوضِحُ..) وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ كِتَابَتَهَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى زَمَنِ كِتَابَةِ مَتْنِ الْكِتَابِ^(١).

لِذَلِكَ ذَكَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: (وَمِنَ الْمُصَنِّفِينَ مَنْ يَتْرِكُ مَوْضِعَ الْخُطْبَةِ بِيَاضًا، فَإِذَا فَرَعَ ذَكَرَهَا...؛ لِتَكُونَ عِبَارَتُهُ فِي الْخُطْبَةِ مُوَافِقَةً لِمَا ذَكَرَهُ)^(٢).

وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ الْمُقَدِّمَةُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ حَقِيقِيٍّ أَوْ مِتَخِيلٍ تَلَقَّاهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَحَدِهِمْ يَسْتَحِثُّهُ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ قَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ^(٣).

المطلب الثالث: أثر (إبداع) المُحدِّثين في منهج التأليف عند المسلمين:

علماء الحديث كان لهم الأثر الكبير في صناعة مناهج التأليف عند المسلمين في مختلف العلوم الإسلامية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى قدم عناية المُحدِّثين بتدوين السنة النبوية، وإبداعهم في ابتكار علوم الحديث، ويمكن الإلماح إلى هذا الأثر فيما يأتي:

أولاً: أثر المُحدِّثين في مناهج التأليف: إنَّ الأمانة العلمية تقتضي من الكاتب أو الباحث أن يعزو كل قولٍ إلى قائله، وكلِّ فِرٍّ إلى أهله، وكلِّ شيءٍ إلى أصله ومعدنه، ومن أهم العلوم التي أثَّرت في مناهج التأليف والبحث ووضع المصطلحات في العلوم الأخرى هو علم الحديث؛ يقول عباس أَرْحِيلَةَ مُؤَكِّدًا هَذِهِ الْحَقِيقَةَ: (وهذا من آثار علمي الحديث والفقه في تأريخ التأليف عند المسلمين؛ إذ الأسانيد فيهما هي الأساس في مادة البحث، فأسلوب التأليف في حضارة الإسلام انطبع بطابعهما بشكل عام)^(٤).

(١) مدخل إلى عتبة النص: (ص: ٤٢).

(٢) المجموع شرح المهذب: (٧٧/١).

(٣) ينظر: مدخل إلى عتبات النص: (ص: ٤٢).

(٤) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٢٠١).



وتتجلى صورة التأثير هذه في وجه من فنون التصنيف عند المُحدِّثين، وهو فن التَّبويب -على سبيل المثال- الذي برَعَ فيه المُحدِّثون، فعلماء الحديث والفقهاء لهم الباع الأكبر في مجال التَّبويب في تأريخ التأليف عند المسلمين، و(الحقُّ أنَّ المُحدِّثين كانت لهم عناية خاصة بالتَّبويب، وظهرت لهم فيه براعة وذكاء ينمَّان عن استيعاب لموضوعات الأحاديث، قبل فرزها وتحديد مجالاتها وقضاياها)^(١).

ثانياً: إبداع المُحدِّثين في المُقدِّمات:

شهدتُ مناهج المُحدِّثين في التأليف والتصنيف عنايةً واضحةً بكتابة المُقدِّمات منذ القرن الثاني الهجري وما بعده؛ إذ اشتملت على أجزاء مهمة مما يعرف بمكونات المُقدِّمة ومقوماتها عند المتأخرين. وفي ظل تطور حركة التأليف التي شهدتها القرن الثالث الهجري في مختلف ميادين المعارف الإسلامية ولاسيما في علوم الحديث والسنة النبوية التي كان لها القدر المعلى في التصنيف، وظهر في ضوئها منهج علمي في منتهى الدقة في التوثيق والاصطلاح حتى حلَّ التدوين محل المشافهة والرواية إلى حدٍ بعيد، فأخذ يظهر في الكتب تقليد جديد هو المُقدِّمة أو ما يقوم مقامها^(٢).

يقول أَرْحِيلَة: (أكثر مصنفات القرن الثالث مستفتح بمُقدِّمة أو خطبة. واشتهر مؤلفون من هذا القرن ببراعة التأليف وإتقان التصنيف؛ كأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)،... وفي القرن الثالث تبلورت المُقدِّمة وتوطدت أركانها، استفادت من أدب الخطب والرسائل خاصة وأصبحت من تقاليد التأليف عند العرب)^(٣).

وهذا يدلُّ بكل وضوح على قدم نشأة فنِّ المُقدِّمات في كتب المُحدِّثين، ثم ما انفك التطور يدخل على بنية المُقدِّمة من حيث الشكل والمضمون بحسب ما تقتضيه عملية التواصل بين الكاتب والقارئ. ولعلنا نجد ذلك جلياً في (مُقدِّمة صحيح مسلم)، وهي عينة الدراسة في هذا البحث. وهذه المُقدِّمة تعدُّ أقدم مُقدِّمة لكتاب عند المسلمين، وقد اشتملت على أهم مكونات المُقدِّمة التي نصَّ عليها علماء المناهج المعاصرون.

(١) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٨٠-١٨١).

(٢) ينظر: الخير في الأدب العربي: (ص ٢٦٨-٢٦٩)، وهاجس الإبداع في التراث: (ص ٣١٤-٣١٥)

(٣) هاجس الإبداع في التراث: (ص: ٣١٥).



ولعلّه من نافلة القول أنّ المُحدّثين استعملوا مصطلحات مرادفة للمُقدّمة مثل: (التقدّمة والتوطئة) اللتين استعملهما أبو سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)؛ إذ قال في مُقدّمة كتابه (غريب الحديث): (وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول بين يدي ما أنا مفسره من غريب الحديث في كتابنا هذا ليمثلها أصحاب الحديث وطلاب الأثر، فتكون تقدمة للمعرفة وتوطئة للصناعة)^(١). واستعمل الإمام القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) مصطلح " المُقدّمة " بمعنى التمهيد كما جاء في مُقدّمة كتابه (إرشاد الساري)، فقال: (وهذه مُقدّمة، مشتملة على وسائل المقاصد يهتدي بها إلى الإرشاد السالك والمقاصد، جامعة لفصول، هي لفروع قواعد هذا الشرح أصول)^(٢). بل إنّ النظرة العامة إلى مقدّمات الكتب عند علمائنا الأقدمين، تؤكد أنّ المؤلفين كانوا يُعنون بوضع خطط تفصيلية لمحتويات كتبهم، وقد تحمل الخطط مصطلحات مثل: الكتب، الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، وغيرها من المصطلحات^(٣).

المبحث الثاني: مُقدّمة صحيح مسلم وصف وتحليل:

المطلب الأول: مُقدّمة صحيح مسلم تعريف وبيان.

من أجل الوقوف على طبيعة هذه المُقدّمة وسبر كنهها، وبعض سماتها وخصائصها، سنبين ما يتعلّق بها من حيث الشكل والمضمون، وعلى وفق ما يأتي:

أولاً: تعريفها: لم تُعرف هذه المقدمة، ولكن أجد نفسي ملزماً بوضع تعريف لها من جهة كونها مادة بحثي، فأقول: هي النص العلمي الذي صدر به الإمام "مسلم" كتابه الصحيح، وتضمّن بعض قواعد علوم الحديث، وآراءه النقدية المتعلقة بالرواة والمرويات. ثانياً: أسلوبها:

(١) غريب الحديث: (١/ ٥٢).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: (١/ ٣).

(٣) ينظر: هاجس الإبداع في التراث: (ص: ١٨٢).



- ١- بدأها -رحمه الله تعالى- بالبسملة اتباعاً للنبي ﷺ إذ كان يصدر بها كتبه إلى الملوك وغيرهم كما ثبت ذلك في قصة هرقل، وقصة صلح الحديبية، وغير ذلك، مما أخرجه الشيخان وغيرهما^(١).
- ٢- اتبعت أسلوب الحوار مع السائل المخاطب بالكلام المباشر، مثل قوله: (فإنك، يرحمك الله بتوفيق خالك، ذكرت أنك.. وسألني أن أخصها لك.. وللذي سألت، أكرمك الله...، وظننت، حين سألتني..، سوف أذكرها لك..، ألا ترى أنك..).
- ٣- اتسمت لغتها بالطابع العلمي، ولا نعدم فيه لمسات أدبية قليلة، مع سبك لفظ وتحرير معنى وإجادة نص وجزالة ألفاظ وقوة بيان.

ثالثاً: حجمها: بلغت صفحات هذه المقدمة بالمطبوع (٢٠) صفحة تقريباً، وعدد كلماتها (٧٦٨٨) كلمة، وهي تعدُّ مقدمة طويلة نسبياً؛ إذ تناولت كثيراً من علوم الحديث وقواعده لا نجدتها في كتاب متقدم كما في هذه المقدمة، فقد فصل فيها بعض القضايا المهمة مما يتعلق بمعرفة الرواة، وقواعد التعديل والتجريح، ومعرفة الأحاديث من حيث التصحيح والتعليل.

- رابعاً: سماتها: تمتاز هذه المقدمة بعدد من السمات والخصائص التي يمكن أن نجملها بما يأتي:
- (١) الأولوية والريادة: تعدُّ مقدمة الإمام مسلم أول مقدمة لكتاب مصنف عند علماء المسلمين، ويُعدُّ الإمام مسلم الرائد من المُحدِّثين في تأسيس هذا الفن.
 - (٢) تبيان المنهج: نصَّ كثير من العلماء على أنَّ شرط الإمام مسلم في المقدمة غير شرطه في الصحيح، قال الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) في المستدرک بعد أن أخرج حديثاً: (قد ذكر مسلم هذا الحديث في أوساط الحكايات التي ذكرها في خطبة الكتاب...، ولم يخرجها محتجاً به في موضعه من الكتاب)^(٢). وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) في كتاب الفروسية تحت باب (لم يشترط مسلم في مقدمة صحيحه ما شرطه في صحيحه) في سياق الرد على المخالف: (وأما قولكم إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في صحيحه

(١) ينظر: صحيح البخاري: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، قوله: (فإذا فيه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ...) (٨/١) ح (٧).

(٢) المستدرک على الصحيحين: (١/ ١٩٥).



- فليس كما ذكرتم وإنما روى له في مُقدِّمة كتابه ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك^(١).
- (٣) المنهجية والوضوح: تحدّث الإمام مسلم بكل وضوح عن منهجه في تصنيف الأحاديث، وطريقة انتقائها، وذكر أهم المعايير النقدية التي اعتمد عليها في جمع الروايات والأحاديث فيما يتعلق بعدالة الرواة وضبطهم واتصال السند.
- (٤) الدفاع عن السنة النبوية: اتبع الإمام مسلم أسلوب الدفاع عن السنة النبوية وبيان أهميتها وضرورة المحافظة عليها عن طريق التحقق من صحة الأحاديث وتنقيتها من الضعيف والموضوع.
- (٥) النقد الحديثي: تحدّث عن أهمية النقد في الحديث وضرورة تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وانتقد بشكل صريح رواية الأحاديث ونقلها من غير علمٍ ودراية من بعض الجهلة في عصره، والتي قد تسهم في تزييف السنة النبوية.
- (٦) المناظرة والجدل: ضمّنها بعض الردود على المخالفين له في بعض المسائل الحديثية، وأورد فيها شهادتهم من غير أن يسميهم، ثم فصلّ الرد عليهم بالأدلة ورواية الآثار من أقوال أهل العلم في هذا الباب، كما في مسألة شروط قبول الحديث المعنعن.
- (٧) التفصيل والتمثيل: استعرض الإمام مسلم بعض الأمثلة من الأحاديث والأسانيد للرواة لبيان منهجه في التصحيح والتضعيف، ومقاييس نقده للرجال، موضّحاً كيف يكون التحقيق الدقيق للأحاديث عن طريق مقارنة الأسانيد والمتون.
- (٨) التبويب والتقسيم الموضوعي: قسّم المُقدِّمة إلى وحدات موضوعية، وهذه الوحدات جعلها بعض العلماء ممن جاء من بعده أبواباً كما يأتي:
- باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،
 - باب التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ،
 - باب النهي عن الحديث بكل ما سمع.

(١) الفروسية: (ص: ٢٤٢).



- باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم.
- باب بيان أن الإسناد من الدين.
- باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقله الأخبار، وقول الأئمة في ذلك.
- باب ما تصح به رواية الرواة بعضهم عن بعض، والتنبيه على من غلط في ذلك.
- باب أن الرواية لا تكون إلا عن الثقات. وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب. وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المحرمة.
- باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

(٩) الاختصار: وهو السبيل العلمي الذي اختطه الإمام مسلم في كتابة المقدمة العلمية للكتاب في الاختصار وعدم الإطناب إلا بقدر ما له تعلق بمادة الكتاب، ومنهج مؤلفه، وشرح غوامضه، وبيان معانيه. وقد طبّق الإمام مسلم هذا المبدأ عملياً في مقدمته فكان يختصر الكلام ويشير إلى المعلومة أو المسألة إشارة موجزة بلا إطناب أو إسهاب، ومن ذلك ما ذكره عما يتعلق ببعض قواعد الجرح والتعديل ومذاهب أهل العلم فيه، فاكتمى ببعض البيان من غير إطنابٍ أو إسهابٍ لئلا يطول الكتاب كما قال: (وأشبه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معاييبهم كثير يطول الكتاب بذكره، على استقصائه، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهّم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبيّنوا)^(١). ومن ذلك أيضاً ما سردّه من الأدلة في الردّ على المخالف في مسألة الحديث المعنعن واشترط اللقبيا أو الاكتفاء بالمعاصرة، وبعد أن عرض عدداً من أدلته في المسألة قال: (ولو ذهبنا نعدد الأخبار الصحاح عند أهل العلم ممن يهن بزعم هذا القائل، ونخصيها - لعجزنا عن تقصي ذكرها وإحصائها كلها. ولكننا أحببنا أن ننصب منها عدداً يكون سمة لما سكتنا عنه منها)^(٢). وقوله بعده كذلك: (فلا حاجة بنا في رده بأكثر مما شرحنا)^(٣).

(١) شرح صحيح مسلم: (٢٨/١).

(٢) شرح صحيح مسلم: (٣٣/١).

(٣) شرح صحيح مسلم: (٣٤/١).



المطلب الثاني: تأريخ كتابة المُقدِّمة وطموح المؤلف:

أولاً: تاريخ كتابتها:

إن مُقدِّمة مسلم -رحمه الله تعالى- ناطقةٌ بأنَّها كُتبت قبل الصحيح بل ذهب بعض العلماء -كأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ)- إلى أنَّ الإمامَ مسلماً بعد أن كتب مُقدِّمة كتابه، وابتدأ بكتابة الصحيح على وفق خُطتها، اخترمتهُ المنيَّة قبل استيفاء جميع الخُطة^(١).

وهو يشير إشارة واضحة وصریحة إلى السؤال الذي وجَّه إليه^(٢)، فقال: (وسألني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإنَّ ذلك، زعمت، مما يشغلك عما قصدت من التفهيم فيها، والاستنباط منها، وللذي سألت، أكرمك الله، حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله، عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة. وظننت، حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس)^(٣).

وكلام الإمام مسلم صريح الدلالة على ذلك، إذ قال: (وظننت حين سألتني تجشم ذلك، أن لو عزم لي عليه وقضي لي تمامه، كان أول من يُصيِّبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس...، ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطةٍ سوف أذكرها لك...)^(٤).

وقال في معرض بيانه مذهب المُحدِّثين في حكم الزيادة في الحديث أو التفرد:

(١) ينظر: إجماع المُحدِّثين: (ص: ٨١).

(٢) وهذا السؤال كان من أحد تلامذته، قيل: إنه أحمد بن سلمة بن عبد الله، أبو الفضل البزار المَعْدِل النيسابوري، المتوفى سنة (٢٨٦ هـ)، قال الخطيب البغدادي في ترجمته: (زافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قشبية بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ، ثم جمَّع له مسلم الصحيح في كتابه)، "تاريخ بغداد": (٥ / ٣٠٢)، وينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: (١ / ٦٤).

(٣) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٣/١).

(٤) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٣/١).



(وسنزيد، إن شاء الله تعالى، شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب. عند ذكر الأخبار المعللة. إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى)^(١).
وقال في معرض احتجاجه على المخالف بالاحتجاج بالحديث المعنعن المحمول على السماع أبدًا حتى يأتي ما يؤكد عدم الاتصال: (وما قلنا من هذا موجود في الحديث مستفيض، من فعل ثقات المحدثين، وأئمة أهل العلم. وسنذكر من رواياتهم على الجهة التي ذكرنا عددًا يستدل بها على أكثر منها إن شاء الله تعالى)^(٢).
ثانيًا: طموح المؤلف:

حين يقدم المؤلف لكتابه بيان فكرة بحثه، وموضوع كتابه الذي جعله غايته ومحور دورانه فإنه يعرض طموحه الذي يقصد إليه عبر التأليف، والغاية التي يستشرفها، والأمل الذي يسعى إلى تحقيقه.
هذا الطموح في تحقيق جميع غايات الكتاب قد تعلق له همّة المؤلف وتناول مبتغاها منه على أتم وجوها وأكمل رسومها، وقد لا يتحقق هذا الطموح لسببٍ أو لآخر من أسباب قصور همّة، أو لحوق عارضٍ يحول بينه وبين ما طمح إليه فيطوي صفحة البحث قبل تمامه.

هذا القصور عن تحصيل تمام الغاية، وهو ما يسميه الدكتور محمد محمد أبو موسى بـ(الفجوة بين الطموح وما تحقق منه)، يراها دعوة واضحة للاجتهاد لافتًا إلى أنّها قيمة رفيعة من قيم التراث في منهج التأليف وكتابة المقدمات عند المسلمين فيقول: (أما موطن الدعوة إلى الاجتهاد في هذه المقدمات فهو في هذه الفجوة الواضحة بين ما طمحت إليه همّهم، ونصبوه في هذه المقدمات هدفًا وغاية، وبين ما حققوه في بطون الكتب من دراسة وتحليل. فالغاية غالبًا ما تكون هدفًا كبيرًا يشبه الأمل والرغبة التي عظمت في تلك النفوس، ثم يأتي العمل والممارسة في داخل الكتاب، ويرى قاصرًا عن هذه الغاية قصورًا لا يخفى. وهذه الفجوة هي الصوت الجهير الذي يدعو الخلف إلى إتمام رسالة السلف)^(٣).

ويمكننا أن نجد هذه القيمة العلمية المتمثلة بـ(طموح المُقدِّمة) شاخصه للبيان عند الكثير من المؤلفين من العلماء المتقدمين.

(١) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٧/١).

(٢) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٣٠/١).

(٣) من الحصاد القديم: (ص: ٤١٠).



وهذا الطموح قد يدركه المؤلف، وقد تقصر همته عن تحقيق ذلك، يقول مُجَدُّ مُحَمَّدُ أَبُو موسى: (وليس بين أيدينا كتاب واحد من كتب البلاغة والإعجاز أصاب الهدف الذي رمى إليه صاحبه، وقَدَّم فيه ما يقنع ويقطع بتحقيق الغاية التي توخاها، ولهذا تواترت الكتب والجهود في هذين العلمين الشريفين، وترك كل كتاب من ورائه الباب مفتوحًا يدعو غيره)^(١).

ثم ساق مثلاً على هذه المسألة من مُقدِّمة كتاب (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) وذكر أن (يتوخى تحديد الأصول التي يؤسس عليها الحكم في بيان منازل الأدب والشعر، حتى يتبين لدارسه ((كيف ينبغي أن يحكم في تفاضل الأقوال إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان، ويعدّل القسمة بصائب القسطاس والميزان، وهذه غاية ليس بعدها غاية في هذا الباب، فأى شيء نستشرف إليه بعد العلم بكيفية الحكم في تفاضل الأقوال؟، والسؤال هو: هل حقق كتاب أسرار البلاغة هذه الغاية؟ مع أنه أدق وأحكم ما بين أيدينا من كتب، بل هل حقق التراث البلاغي والنقدي هذه الغاية؟ ... أم أن أهل العلم لا يزالون في كبد من هذا الشأن؟ ... رأيت الذي طمحت إليه همّة الشيخ الجليل رحمه الله؟ ... ولكن الغاية أكبر))^(٢).

وبعد أن يستعرض أبو موسى مسار القضية عند الجرجاني -وهو الخبير به- يختتم المسألة ببيان نتيجة هذا التتبع فيقول: (ثم إننا إذا عدنا إلى عبد القاهر نفسه لنبين مدى المطابقة بين ما أودعه في كتابه، وما طمح إليه في مقدمته، وجدناه يدرك إدراكًا ظاهرًا قصور كثير من مباحثه عن الغايات التي يراها هو لهذه المباحث، وأنه كثيرًا ما يطوي صفحة البحث قبل تمامه، ويقول ذلك بلفظ مبين)^(٣).

ثم يقول: (كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه؛ ليجعله تصنيفًا في علم جديد اهتدى إليه، واستدركه على من سبقه، وشق له الطريق ومهده، ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد)^(٤).

(١) من الحصاد القديم: (ص: ٤١١).

(٢) من الحصاد القديم: (ص: ٤١١-٤١٣)، وينظر: أسرار البلاغة: (ص: ١٣).

(٣) من الحصاد القديم: (ص: ٤١٤).

(٤) دلائل الإعجاز: (المقدمة: ٧-٨).



وكذلك كان كتاب الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) المسمّى (اللمع في أسباب ورود الحديث)، فقد وجد مكتوباً على أحد نسخه بخط تلميذه أحمد بن علي الداودي، (ت: ٩٤٥هـ)، في آخرها: (آخر ما وجد بخط المؤلف - رحمه الله-، وكان في عزمه أن يأتي مصنفًا حافلاً، ولكن اخترته المنية، ولا حول ولا قوة إلا بالله) (١).

وحين قال السيوطي (ت: ٩١١هـ) في شرحه الكبير لـ(الجامع الصغير): (وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها)، قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) شارحاً ومعقّباً: (وهذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف لا باعتبار ما في نفس الأمر لتعذر الإحاطة بما وإنافتها على ما جمعه الجامع المذكور لو تم، وقد اخترته المنية قبل إتمامه) (٢).

وهذا يؤكد أنّ طموح الإمام السيوطي هو أن يستوعب الأحاديث النبوية في كتابه (جمع الجوامع)، إذ قال فيه: (هذا كتاب شريف حافل، ولباب منيف رافل، بجمع الأحاديث الشريفة النبوية كافل، قصدت فيه إلى استيعاب الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحاً لأبواب المسانيد العلية) (٣).

ومن ذلك ما ذكره العلماء تعليقاً وتعليلاً لبعض البياضات في صحيح الإمام البخاري، (ت: ٢٥٦هـ) في بعض الأبواب في تراجمه للصحيح، فقالوا في أحد وجوه أسباب ذلك: إنّه اخترته المنية قبل أن يتيسر له ذلك، قال القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) في شرحه لصحيح البخاري:

(وقوله عزّ وجل: ربّ) وللأصيلي: وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا { [طه: ١١٤]، ...، واكتفى المصنّف في بيان فضيلة العلم بهاتين الآيتين؛ لأنّ القرآن العظيم أعظم الأدلة أو لأنّه لم يقع له حديث من هذا النوع على شرطه أو اخترته المنية قبل أن يلحق بالباب حديثاً يناسبه؛ لأنّه كتب الأبواب والتراجم، ثم كان يلحق فيها ما يناسبها من الحديث على شرطه فلم يقع له شيء من ذلك) (٤).

ثالثاً: طموح الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه:

(١) ينظر: مقدّمة التحقيق: (ص: ٢٧).

(٢) فيض القدير: (١ / ٣١).

(٣) جمع الجوامع: (١ / ٢٠).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: (١ / ١٥٣).



لا يُخفي أن طموح الإمام مسلم وأمله هو في أن يُقضى له إتمام الكتاب فيقول: (وظننت، حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة، قبل غيري من الناس)^(١).

وقد حَقَّقَ اللهُ تعالى له هذه الأمانة وأنجز له هذا الطموح، وكتب له القبول عند علماء الأمة على مرِّ القرون والأزمان بِيَدِ أُمَّم تَوْقَفُوا عند قضية أخرى فقالوا: إنَّ الإمام مسلماً وعد بمسألة في مُقدِّمة الصحيح لكن المنيَّة اختزمت قبل أن يَحَقِّقَ ذلك، وهي مسألة (أقسام الأخبار)، قال الإمام ابن الصلاح معرِّفاً بهذه الأقسام: (ذكر مسلم رحمه الله أولاً أنه يقسم الأخبار ثلاثة أقسام: الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أنَّ المنيَّة اختزمت قبل إخراج القسم الثاني)^(٢).

ومن ذلك (الطموح) أيضاً ما ذكره بعض شراح صحيح مسلم من أنه وعد أن يذكر شرحاً لبعض الأحاديث المعلَّلة لكنَّه لم يفعل ذلك بسبب أن الموت تعجَّله قبل تحقيق هذه الغاية التي أرادها، فقد قال - رحمه الله -: (وسنزيد - إن شاء الله تعالى - شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى)، لذلك قال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) في كتابه الذي شرح فيه (صحيح مسلم) المسمى: (إكمال المعلم بفوائد مسلم): (قيل: هذا الكلام الذي وعد به ليس منه شيء في الكتاب، وأنه مما اختزمت المنيَّة قبل جمعه)^(٣).

(١) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٣/١).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (ص: ٩١)، وينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل: (ص: ٣٤)، ومُقدِّمة شرح صحيح مسلم للنووي:

(ص: ٢٣)، والنكت لابن حجر: (٤٣٣/١).

(٣) ينظر إكمال المعلم: (١/ ١٠٥)، وينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: (١/ ١٢٩).



وقال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) مؤكداً هذه القضية: (هذا الذي ذكره مسلم مما اختلف فيه فقيل: اخترته المنية قبل جمعه وقيل: بل ذكره في أبوابه من هذا الكتاب الموجود)^(١). ونقل الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) عمن سبقه من علماء الحديث قولهم: (وقال الحاكم والبيهقي وغيرهما: "لم يخرج مسلم إلا أحاديث القسم الأول فقط فلما حدث به اخترته المنية قبل إخراج القسمين الآخرين")^(٢).

المطلب الثالث: عناصر مُقدّمة صحيح مسلم:

عرفنا أنّ المُقدّمة تُعد بمثابة البوصلة التي توجه القارئ وتكشف له عن المفاتيح الرئيسة للكتاب، ولذلك يلجأ المؤلف إلى بيان منهجه البحثي والتألفي الذي اتبعه في كتابه؛ لأنه يعلم أنه يمثل محور عناية القارئ، ومفتاح فهمه لمحتوى الكتاب، ويرشد إليه، وستنعرّض في هذا المطلب لأبرز سمات منهج الإمام مسلم التي ذكرها في "مقدمته"، وكما يأتي:

أولاً: الديباجة (البسمة والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ):

أتى الإمام مسلم بالديباجة كاملة فقال -رحمه الله تعالى- : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين. والعاقبة للمتقين. وصلى الله على محمد خاتم النبيين. وعلى جميع الأنبياء والمرسلين)^(٣). ثانياً: البعدية (أما بعد):

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: (أما بعد: فإنك، يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت..)^(٤).

ثالثاً: موضوع الكتاب:

إن الموضوع العام للمصنفات الحديثية - كتب الرواية تحديداً- هو جمع حديث رسول الله ﷺ ولكن الغاية التي يريد بها المصنف، والأمر الذي يركز عليه بالدرجة الأولى هو الذي يمكن أن يكشف عن موضوع

(١) شرح صحيح مسلم: (١ / ٥٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (١ / ٤٣٣).

(٣) مُقدّمة صحيح مسلم: (٣ / ١).

(٤) مُقدّمة صحيح مسلم: (٣ / ١).



الكتاب، فقال -رحمه الله- ذاكراً موضوع كتابه أنه التعرّف على: (جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بما نُقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم)^(١).

رابعاً: سبب تأليف الكتاب: أما سبب تأليفه الكتاب فقد أشار إلى سببين:

١. أنه جاء إجابة عن سؤال ورد إليه من أحد تلاميذه، يطلب منه جمع الأخبار المأثورة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سنن الدين وأحكامه بقصد التفهّم فيها والاستنباط منها؛ إذ قال: (فأردت، أرشدك الله، أن تُوقّفَ على جملتها مؤلفة محصاة، وسألني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر)^(٢).

٢. ما رآه -رحمه الله- من كثرة من تصدّر للتحديث ممن هو غير أهل لهذا الشأن، وانتشار الأحاديث الضعيفة والمستنكرة، وحرصه على الدفاع عن السنة المظهرة، فقال: (فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصّب نفسه محدثاً، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفين بالصدق والأمانة...، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل. ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة، بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بما إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت)^(٣).

خامساً: أهمية الكتاب والغاية منه:

صرّح الإمام مسلم -رحمه الله- بأنّ الكتاب يأتي في زمن انتشار الأحاديث الضعيفة والمستنكرة، وأنّ له أهمية كبيرة في سياق الدفاع عن السنة النبوية، وتأكيد حرصه وأهمية الردّ على من نصّب نفسه محدثاً فينشر الأخبار المنكرة، فقال: (فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة، مما نقله الثقات المعروفين بالصدق والأمانة...، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل، ولكن من

(١) مُقدّمة صحيح مسلم: (٣/١).

(٢) مُقدّمة صحيح مسلم: (٣/١).

(٣) مُقدّمة صحيح مسلم: (٧/١).



أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة، بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت^(١).

ومن غايات الكتاب كذلك هو جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ المشتملة على أحكام الدين وسننه، بحيث يضعها بين أيدي العلماء ليسهل عليهم الرجوع إليها والاستدلال بها في مسائل الفقه والأحكام الشرعية^(٢).

سادسًا: عنوان الكتاب أو تسميته:

لم ينص الإمام مسلم -رحمه الله- في مُقدّمته على اسم كتابه، لكن نُقل عنه خارج الكتاب نصوص تشير إلى اسم الكتاب؛ إذ سمّاه مرة بـ(المسند)، فقال: (ما وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحجة)^(٣)، وقال أيضاً: (عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي)^(٤). وقال أيضاً: (لو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث متي سنة، فمدارهم على هذا المسند)^(٥).

وسمّاه مرة بـ(المسند الصحيح) فقال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة)^(٦). وتبعه على هذه التسمية الأخيرة: الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) كما في "المدخل"^(٧)، وفي "تاريخ نيسابور" كما في "مختصر تاريخ نيسابور"^(٨). وسمّاه ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ): (المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)^(٩). وكذا سمّاه العلائي الكيكلدي (ت ٧٦١ هـ)^(١٠). وسمّاه القاضي عياض

(١) مُقدّمة صحيح مسلم: (٧/١).

(٢) ينظر: منهج الإمام مسلم في صحيحه: (ص: ٩).

(٣) مُقدّمة إكمال المعلم: (ص: ١٠١).

(٤) مُقدّمة إكمال المعلم: (ص: ١١٠).

(٥) صيانة صحيح مسلم: (ص: ٦٨).

(٦) تاريخ بغداد: (١٣/١٠٣).

(٧) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: (١/٢٤٣).

(٨) مختصر تاريخ نيسابور: (ص: ٣٤).

(٩) فهرس ابن عطية: (ص: ٦٧).

(١٠) إثارة الفوائد المجموعة: (١ / ١٤٠، رقم ١٤).



(ت ٥٤٤ هـ) في "الغنية": (المسند الصحيح المختصر من السنن)^(١). وفي "مشارك الأنوار": (المسند الصحيح الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله)^(٢). وسماه ابن خبير الإشبيلي (ت ٥٧٥ هـ): (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)^(٣). وأما مَنْ سَمَّوه بـ(الجامع الصحيح)، فكثيرون جداً^(٤).
سابعاً: التقسيم والتبويب:

لم ينقل عن أحد من العلماء أن الإمام مسلماً وضع تراجم للأبواب داخل "الكتب" التي اشتمل عليها كتاب "الصحيح" غير أنه رتب كتابه ونسقه، بحيث جمع أحاديث كل باب متتالية في موضع واحد^(٥). قال ابن الصلاح: (ت ٦٤٣ هـ): (إن مسلماً - رحمه الله وإيانا - رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك)^(٦). ثم جاء العلماء من بعده فوضعوا تراجم هذه الأبواب باجتهادهم؛ ولذلك نجد هذه التراجم تختلف في المواضع والصياغة تبعاً لاختلاف أنظارهم واجتهادهم؛ لذلك قال النووي (ت ٦٧٦ هـ): (وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما القصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها)^(٧).
ثامناً: دعاء الاختتام:

(١) الغنية: (ص: ٣٥).

(٢) مشارق الأنوار: (٢٢/١).

(٣) فهرسة ابن خبير: (ص: ١٣٥).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق صحيح الإمام مسلم، تحقيق: نظر الفارياي: (ص: ٢٠ / ٢١-٢٠).

(٥) ينظر: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم: (ص: ٢٨-٢٩).

(٦) صيانة صحيح مسلم: (ص: ١٠٣).

(٧) شرح صحيح مسلم: (١ / ٢١).



ختم الإمام مسلم -رحمه الله- مقدمته بدعاء قصير، إذ قال -رحمه الله-: (والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء، وعليه النكلان)^(١).

المطلب الرابع: معالم المنهج العلمي في المقدمة:

يُعدُّ الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- أوَّل من ذكر منهجه في مُقدمة كتابه بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (المُقدمة العلمية) بحسب اصطلاح المتأخرين، وقد أفاض العلماء في بيان منهجه في الكتاب بما نص عليه في مقدمته هذه أو خارجها، أو مما استنبطه العلماء من طريقته في متن الكتاب، وسأكتفي هنا بذكر ما نصَّ عليه الإمام مسلم نفسه في "المُقدمة"؛ لأنه هو المقصود من موضوع البحث، لذا سأذكر إشاراتِهِ إلى منهجه في الكتاب على وفق ما يأتي:

أولاً: ذكره أقسام الحديث في الكتاب:

نصَّ الإمام مسلم في مُقدمة صحيحه على أنه يقسم الأخبار ثلاثة أقسام، وقد لخصها الإمام ابن الصلاح معرِّفاً بما قائلًا: (الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون)^(٢).

وقد صرح الإمام مسلم بعد ذكره لهذه الأقسام أنه يبدأ بذكر أحاديث القسم الأول، ثم يتبعه بأحاديث القسم الثاني، وأما أحاديث الصنف الثالث فإنه لا يعرِّج عليها، ولا يتشغل بتخريج حديثهم^(٣).

ثانياً: بيان شرطه في الحديث الصحيح:

ذكر الإمام مسلم شرطه في الحديث الصحيح، فقال: (فأما القسم الأول، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المُحدثين، وبأن ذلك في حديثهم)، بأن يكون الحديث صحيحاً، مستوفياً جميع شروط الحديث الصحيح، فالمراد بالاستقامة هنا العدالة، وبالإتقان الحفظ والضبط التام، كما أشار إليه بقوله: (لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد.. إلخ) يعني

(١) مُقدمة صحيح مسلم: (٢٢/١).

(٢) صيانة صحيح مسلم: (ص: ٩١).

(٣) ينظر: منهج الإمام مسلم في صحيحه: (ص: ١٤).



أنهم إذا رووا ما رواه الحفاظ لا يخالفونهم اختلافاً يضرب برواياتهم، والاختلاف اليسر لا يضرب؛ لأنه لا يخلو عنه الحفاظ المتقنون، وهؤلاء هم الذي يقال لهم: رجال الصحيح أي أن ما رووه من الأحاديث صحيح لذاته^(١)، وقد أشار إلى هذا الشرط ابن الصلاح بقوله: (شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ ومن العلة وهذا هو حد الحديث الصحيح)^(٢).
ثالثاً: بيان شرطه في الرواة:

لم ينص الإمام مسلم صراحة على شروطه في الرواة في كتابه "الصحيح" سوى ما أشار إليه من طريقته في اختيار طبقات الرواة، وإنما عُرف ذلك من سير كتابه، فعلم بذلك شرطه استنباطاً^(٣)، زيادة على ما نُقل إلينا عنه من عبارات وإشارات يتبين بها مقصوده^(٤)، فقد بين مجمل شرطه في هذه "المقدمة"، وهو أن يكون رجال الإسناد من الطبقة الأولى والثانية، وأما الثالثة فكان الإمام مسلم يروي عنها انتقاءً، وهو بهذا يختلف عن البخاري الذي يروي عن رجال الطبقة الأولى، وأحياناً ينزل إلى الثانية فيأخذ منها انتقاءً^(٥)، قال الإمام مسلم معرفاً بأصحاب الطبقة الأولى: (فأما القسم الأول، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأتقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا)^(٦)، وسمي من هؤلاء: (منصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد).

ثم ذكر أصحاب الطبقة الثانية، وهم دون الطبقة الأولى في الحفظ والإتقان لكن يشملهم اسم الستر والصدق وتعاطي العلم، ومثل هؤلاء بقوله: (كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم،

(١) ينظر: قرة عين المحتاج: (٢٧٨-٢٧٩).

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٧٢).

(٣) ينظر: شروط الأئمة الستة: (ص: ١٧).

(٤) ينظر: التصحيح على شرط الشيخين: (ص: ٦١).

(٥) ينظر تفصيل هذه الطبقات: شروط الأئمة الخمسة للحازمي: (ص: ٥٧).

(٦) مقدمة صحيح مسلم: (٢/١).



وأصراهم)، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثالثة، وهو ما صرَّح به الإمام مسلم نفسه في مقدمته، حينما ذكر الأقسام الثلاثة^(١).

رابعاً: بيان علامة المنكر من الحديث:

جعل الإمام مسلم من علامات النكارة في الحديث المتعلقة بالراوي سببين:

أحدهما: مخالفة الثقات من أهل الحفظ والضبط إذا عرض حديثه على مروياتهم، قال -رحمه الله-: (وعلمة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث عن رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم. أو لم تكف توافيقها)^(٢).

والثاني: إذا كان الأغلب من حديثه المخالفة وعدم موافقة الثقات، قال -رحمه الله-: (فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعمله)^(٣).

ثم علل ذلك بقوله: (لأنَّ حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رويوا. وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، إذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته، وقال أيضاً: (وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم)^(٤).

خامساً: بيان شرطه في قبول تفرد الراوي:

ذكر الإمام مسلم شروطاً يلزم توافرها لقبول تفرد الراوي برواية عن غيره من الرواة من الثقات، وهي:

١. أن يكون غالب حديث موافقاً فيه الثقات من أهل الحفظ والإتقان، قال -رحمه الله-: (حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي: (ص: ٦١).

(٢) مُقَدِّمَةٌ صحيح مسلم: (٣/١).

(٣) مُقَدِّمَةٌ صحيح مسلم: (٣/١).

(٤) مُقَدِّمَةٌ صحيح مسلم: (٣/١).



والحفظ في بعض ما رَووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم. إذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته^(١).

٢. ألا ينفرد عن الأئمة الحفاظ المكثرين بالرواية والتلاميذ فيروي عنهم ما لا يعرفه أصحابهم، فمثل هذا لا يقبل حديثه، قال -رحمه الله-: (فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك. قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره. فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس)^(٢).

سادساً: عدم الرواية عن المتهمين والمتروكين:

ذكر الإمام مسلم أنه لا يروي في كتابه حديث المتهمين ومن ترك أهل الحديث الرواية عنه، فقال -رحمه الله-: (فأما ما كان منها -أي الأحاديث- عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبدالقدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار)^(٣).

سابعاً: بيان أسباب تكرار الحديث:

ذكر الإمام مسلم أن من منهجه أنه لا يكرر حديثاً إلا لحاجة، فقال: (إننا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس. على غير تكرار)^(٤)، ثم وضع شروطاً لتكرار الحديث، وهي:

(١) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٣/١).

(٢) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٣/١).

(٣) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٣/١).

(٤) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (١/١).



١. الزيادة في المعنى: وهي أن يكون الحديث المكرر فيه رواية معنى زائد فيكرره لأجل ذلك؛ لأن المعنى الزائد يقوم مقام حديث تام، قال -رحمه الله-: (أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى،...، لأن المعنى الزائد في الحديث، المحتاج إليه، يقوم مقام حديث تام، فلا بدّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة)^(١).
٢. تعذر تقطيع الحديث: أشار الإمام مسلم -رحمه الله- إلى أنه قد يختصر الحديث فيأتي ببعضه إن أمكن ذلك، وأحياناً يتعذر فصل الحديث وتقطيعه ثم قال: (ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته، إذا ضاق ذلك، أسلم).
٣. العلة في الإسناد: وأشار إلى ذلك بقوله: (أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلّة تكون هناك)، أي لكون الإسناد فيه علّة، لا توجد في الثاني، فلو ترك تكراره لتؤمّم تأثير تلك العلة في صحة الحديث، فيكرّره؛ ليُعلم أن تلك العلة غير مؤثرة فيه^(٢).
ثامناً: بيان سبب اختصار الحديث:
- الاختصار هو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى. وقيل: ردّ الكلام الكثير إلى قليل فيه معنى الكثير، وسمّي اختصاراً؛ لاجتماعه^(٣)، وقد أشار الإمام مسلم إلى الاختصار في أثناء حديثه عن تكرار الحديث فقال: (فلا بُدّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يُفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره، إذا أمكن)^(٤).
- وقوله: (إذا أمكن) إشارة إلى أن شرط اختصار الحديث عنده هو إمكان فهم المعنى منه، و(على) في قوله: (على اختصاره) بمعنى (الباء)، كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أو بمعنى (مع) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]^(٥).

(١) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٢/١).

(٢) قُرَّةٌ عَيْنِ الْمَحْتَاجِ: (٢٦٢/١).

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٤٩/١).

(٤) مُقَدِّمَةٌ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (٢/١).

(٥) يَنْظُرُ: قُرَّةٌ عَيْنِ الْمَحْتَاجِ: (٢٦٢/١).



تاسعًا: تقطيع الحديث:

تعدّ مسألة تقطيع الحديث الواحد في الأبواب المتعددة من المسائل المتعارف عليها عند المصنفين من المُحدِّثين وغيرهم، قال الإمام النووي -رحمه الله-: (وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجُلَّة من المُحدِّثين وغيرهم من أصناف العلماء)^(١)، وهو ما أشار إليه الإمام مسلم بقوله: (أو أن يُفصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث)^(٢)، وقوله: (يُفصَّل) أي تفصيل ذلك المعنى يعني إيراده مفصلاً عن الحديث، وهذا ما أكَّده الإمام النووي بقوله: (وهذا معنى قول مسلم -رحمه الله- أو أن يُفصَّل ذلك المعنى إلى آخره)^(٣).

عاشراً: التنبيه على علل الحديث:

ذكر الإمام مسلم أنه بيّن مذهب أهل الحديث فيما تقدم من مسائل، وأشار إلى أنه سيذكر المزيد من علل الأخبار والروايات في مواضع من كتابه فقال: (قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفَّق لهما وسنزيد، إن شاء الله تعالى، شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى)^(٤).

حادي عشر: التثبيت في الرواية:

نبّه الإمام مسلم على وجوب التثبيت في الرواية والحذر من الرواية عن المتهمين وأهل البدع، فقال -رحمه الله-: (الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها، من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع)^(٥)، ثم ساق عدداً من الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية على وجوب التثبيت في الرواية.

(١) شرح صحيح مسلم: (٤٩/١).

(٢) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٢/١).

(٣) شرح صحيح مسلم: (٤٩/١).

(٤) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٢/١).

(٥) مُقدِّمة صحيح مسلم: (٤/١).



ثاني عشر: شرطه في الحديث المعنعن:

ذكر الإمام مسلم -رحمه الله- رأيه في المسألة المختلف فيها بين المُحدِّثين، وهي قبول الإسناد ((المعنعن))، وهو الحديث الذي يرويه راويه ب(عن) من غير بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع^(١). قال -رحمه الله-: (القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أنَّ كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاءه، والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام؛ فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة، أنَّ هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيَّنا^(٢)).

وهنا يشترط الإمام مسلم أربعة شروط لقبول الحديث المعنعن، وهي:

١. ثقة الرواة.
٢. العلم بالمعاصرة وإمكانية اللقاء والسماع.
٣. السلامة من التدليس.
٤. عدم وجود ما يدل على نفي السماع أو اللقاء.

الخاتمة:

بعد أن وصلنا إلى الخاتمة -نسأل الله حسنها- يمكنني أن أوجز أهم النتائج التي وصل إليها البحث، وهي كما يأتي:

٤. تُعدُّ مُقدِّمة صحيح الإمام مسلم أوَّلَ مُقدِّمة في كتاب إسلامي اشتملت على أهم مكونات المُقدِّمة التي نصَّ عليها علماء المناهج المعاصرون.

(١) ينظر: فتح المغيب: (١/٢٨٦).

(٢) مُقدِّمة صحيح مسلم: (١/١٨).



٥. حظيت "مقدمة مسلم" بعناية المسلمين قديماً وحديثاً، وكُتبت عنها جملة من الشروح، ويُعدُّ أوَّل من شرح مُقدِّمة مسلم من المتقدمين هو ابن المواق من المالكية (ت: ٦٤٢هـ)، أما من المعاصرين فبلغت ستة شروح بحسب ما وقفتُ عليه منها.
٦. أثبتَ البحث سبق المُحدِّثين من علماء المسلمين في الابتكار في مجالات البحث العلمي في فن التأليف في مقدمات الكتب في التراث الإسلامي منذ بدايات القرن الثالث الهجري.
٧. كشف البحث أنَّ الدراسات الحديثة في قضية مكونات المُقدِّمة في التأليف لم تضيف الكثير إلى ما جاء به المسلمون قبل أحد عشر قرناً.
٨. كشف البحث عمَّا تتميز به "المُقدِّمة" عند المُحدِّثين من حيث المفهوم والوظيفة والمكونات وهو ما تضمنته مُقدِّمة صحيح الإمام مسلم.
٩. كان لعلماء الحديث الأثر الكبير في صناعة مناهج التأليف عند المسلمين في مختلف العلوم الإسلامية.
١٠. كشف البحث عن قَدَم نشأة فنِّ المُقدِّمات في كتب المُحدِّثين، ثم ما انفك التطور يدخل على بنية المُقدِّمة من حيث الشكل والمضمون بحسب ما تقتضيه عملية التواصل بين الكاتب والقارئ.
١١. ضمَّن الإمام مسلم "مُقدِّمة" أبرز معالم منهجه العلمي، جاء ذكر ثلاث عشرة مسألة منها كلها تتعلق في بيان منهجه في كتابه "الصحيح".

التوصيات:

١. تكثيف الدراسات والبحوث المتعلقة بمناهج التأليف عند المُحدِّثين، ولاسيما لطلبة الدراسات العليا.
٢. دراسة أثر البيئة العلمية والتخصصية في تطور مناهج التأليف عند علماء المسلمين.
٣. دراسة العلاقة بين منهج المُحدِّثين في التأليف ومناهج العلوم الأخرى دراسة تطبيقية.
٤. دراسة المقدمات العلمية لمزيد من كتب الحديث ولاسيما كتب الدراية مثل مُقدِّمة كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) فهو جدير بالدراسة.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

١. أجد العلوم: المؤلف: أبو الطيب مُحَمَّدُ صَدِيقِ خَانَ بْنِ حَسَنِ الْقَوَّجِيِّ (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢. إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة: المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣. إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسمع في الحديث المنع من المتعاصرين: المؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن مُحَمَّدُ القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: ١٣٢٣ هـ.
٥. أسرار البلاغة في علم البيان: المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّدُ الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، المحقق: عبد الحميد هندواوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦. إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِقَوَائِدِ مُسْتَلِمٍ (شرح صحيح مسلم): المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبكي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٧. إكمال تذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغلطي (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد - أبو مُحَمَّدُ أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٨. الأنساب للسمعاني: أبو سعد السمعي (ت: ٥٦٢هـ)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م).
٩. البداية والنهاية: المؤلف: ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٠. تاريخ بغداد: المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١١. تاريخ دمشق: أبو القاسم ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٢. تحقيق السمي الصحيحين وجامع الترمذي: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة: الأولى، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).



١٣. التصحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم: رياض حسين عبد اللطيف الطائي، دار اللباب، الطبعة الأولى، (١٤٣٩هـ-٢٠١٨م).
١٤. التعريفات، علي بن مُجَدِّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٥. التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٦. جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»: المؤلف: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: مختار إبراهيم الهانج - عبد الحميد مُجَدِّد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٧. الخبر في الأدب العربي دراسة في السردية العربية: مُجَدِّد القاضي، منشورات كلية الآداب-منوبة، تونس، ودار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٨. دلائل الإعجاز في علم المعاني: المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُجَدِّد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود مُجَدِّد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٩. الرسائل للجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهرير الجاحظ (: ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مُجَدِّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٠. سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٢١. شرح مقدمة صحيح مسلم لمشهور حسن آل سلمان: محاضرات صوتية فرغها في نسخة إلكترونية علاء الزهري، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٣م.
٢٢. شروح التلخيص على تلخيص المفتاح للزويني: سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، دار الكتب العلمية، (لا.ت).
٢٣. شروط الأئمة الخمسة للحازمي: لأبي بكر مُجَدِّد بن موسى الحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
٢٤. شروط الأئمة الستة: لأبي الفضل مُجَدِّد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
٢٥. صحيح الإمام مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: نظر مُجَدِّد الفارابي، دار طيبة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).



٢٦. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمایته من الإسقاط والسقط: المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، (١٤٠٨هـ).
٢٧. العبر في خبر من غير: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (لا.ت).
٢٨. غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر - دمشق، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٩. الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبكي (ت: ٥٤٤هـ)، المحقق: ماهر زهير جرار، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٣٠. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين السنخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخضير، ومحمد عبد الله بن فهيد، مكتبة دار المنهاج، الطبعة: الخامسة، (١٤٤٤هـ).
٣١. الفروسية: المؤلف: ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٢. فهرس ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الخاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: محمد أبو الأجناب/ محمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الاسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣ م.
٣٣. فهرسة ابن خير: ابن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وعمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الاسلامي - تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
٣٤. فيض القدير: زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
٣٥. قرّة عين المحتاج في شرح مقدّمة صحيح مسلم بن الحجاج: محمد بن علي بن آدم الأتوبي الولوي (ت: ١٤٤٢هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى-الإصدار الثاني، (١٤٣٣هـ).
٣٦. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (المسمّى: الكوكب الوهاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأزمي العلوي الهزري الشافعي، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، مكة المكرمة، الناشر: دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٧. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.
٣٨. لسان العرب: ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٤١٤ هـ.



٣٩. اللمع في أسباب ورود الحديث: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بإشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
٤٠. المجموع شرح المهذب: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر (لا-ت).
٤١. مختصر تأريخ نيسابور: أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتبخانة ابن سينا - طهران.
٤٢. المدخل إلى الصحيح: أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٤٣. مدخل إلى عتبات النص دراسة في مقدمات النقد العربي القديم: عبد الرزاق بلال، دار أفريقيا الشرق، المغرب، (٢٠٠٠م).
٤٤. المدخل إلى كتاب الإكليل: أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة - الإسكندرية.
٤٥. مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٤٦. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٤٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٤٨. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٩. مقدمات كتب نقد النشر حتى نهاية القرن التاسع الهجري دراسة في العتبات النصية: بديع لبنان الخيون، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٢٣م.
٥٠. من الحصاد القديم: محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، (٢٠١٨م).
٥١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٥٢. منهج الإمام مسلم في صحيحه: أمين محمود القضاة، وأشرف محمود القضاة، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة الزقازيق، العدد (١٢) سنة (١٩٩٩-٢٠٠٠م).
٥٣. منهج البحث الأدبي عند العرب: أحمد جاسم النجدي (ت: ١٩٩٩م)، مطبوعات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، (١٩٧٨م).



٥٤. منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم: حسين محمد شواط، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
٥٥. مواد البيان: علي خلف الكاتب (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٥٦. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٧. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٥٨. هاجس الإبداع في التراث دراسة في مقدمات الكتاب الإسلامي: عباس أحمد أرحيلة، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
٥٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: المؤلف: أبو العباس شمس ابن خلكان البرمكي (ت: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.

